المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد13 حزيران 2024
No.13 June 2024

نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات واثرها في الاقتصاد العالمي

م. م. نور الدين فاضل ملاغي
جامعة ذي قار / مركز التعليم والتطوير المستمر
nooraldeen.f.m24@utq.edu.iq

الملخص

تناولنا موضوع البحث هذا تحت عنوان نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات واثرها في الاقتصاد العالمي في ثلاث مباحث رئيسية اذ تناولنا المبحث الاول تحت عنوان مفهوم الشركات متعددة الجنسيات واسباب انتشارها وفي مطلبين رئيسيين اذ تناولنا في المطلب الاول مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وفي الثاني التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات واتساع رقعتها الجغرافية . أما المبحث الثاني فقد تناولناه تحت عنوان طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع تأسيسها وقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين الاول بحثنا فيه طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات وفي الثاني تناولنا الدوافع والميزة التنافسية لتأسيس الشركات المتعددة الجنسيات. والمبحث الثالث تناولناه تحت عنوان الآثار الاقتصادية المترتبة على الشركات متعددة الجنسيات، اذ تناولنا في المطلب الاول من هذا المبحث الاثار العامة المترتبة على الشركات المتعددة الجنسيات وخصصنا المطلب الثاني لدراسة أثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية وفي المطلب الثالث بحثنا دور الشركات في الاقتصاد العالمي. وفي النهاية قد ختمنا هذا البحث بخاتمة مفصلة كانت اهمها تشير الى أن الشركات المتعددة الجنسيات استطاعت أن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في عصرنا هذا حيث فرضت نفسها وتمكنت من تبوء مكانة راقية في الاقتصاد العالمي لا بل و بمقدراتها يمكن أن تأثر فيه بعدة طرق نظرا للإمكانيات المتشعبة التي تمتلكها، وقد تمكنت من اقتناص ما تهيئه البيئة العالمية من فرص، وتمكنت من تخفيف ما تفرضه من تهديدات. ومن ثم تمكنت من بلوغ الأهداف التي صممت استراتيجيات الإنتاج كسبيل لبلوغها.

كلمات مفتاحية : الشركات متعددة الجنسيات ، الاقتصاد العالمي

Many multinational companies have emerged and their impact on the global economy

NOORULDEEN FADHIL MLAGHEE
Dhi Qar University\Center for Development and Continuing Education

Summary

We addressed this research topic under the title of the emergence and development of multinational companies and their impact on the global economy in three main sections. We dealt with the first section under the title of the concept of multinational companies and the reasons for their spread, and in two main topics, as we dealt in the first section with the concept of multinational companies, and in the second with the historical development of multinational companies. And the expansion of its geographical area. As for the second topic, we addressed it under the title of the nature of multinational companies and the motivations for their establishment. We divided this topic into two topics, the first in which we examined the nature of multinational companies, and in the second we discussed the motivations and competitive advantage for establishing multinational companies. The third topic was addressed under the title of the economic effects of multinational companies. In the first requirement of this section, we addressed the general effects of

multinational companies. We devoted the second requirement to studying the impact of multinational companies on the economies of developing countries, and in the third requirement we discussed the role of companies in the global economy, In the end, we concluded this research with a detailed conclusion, the most important of which indicated that multinational companies were able to occupy an important economic position in our time, as they imposed themselves and were able to assume a distinguished position in the global economy, and even with their capabilities, they could influence it in several ways due to the complex capabilities that they have. It possesses it, and has been able to seize the opportunities that the global environment presents, and has been able to mitigate the threats it poses. It was then able to achieve the goals that production strategies were designed to achieve.

Keywords: multinational companies, global economy

المقدمة :

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن بوصفها ظاهرة اقتصادية مهمة في مجال العلاقات الدولية إذ أنها تمثل اليوم إحدى القوى المؤثرة في صنع الاحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، ومن ثم أصبحت تلك الشركات تعد بمثابة الحكومة الكونية (Global Government).

لتحكمها بالموارد الطبيعية وسيطرتها المباشره على أهم النشاطات الاقتصادية في كل المجتمعات في العالم مما دفع تلك الشركات الى تعاظم نفوذها ومزج بين الوحدات الانتاجية والمؤسسات المالية والمصرفية العالمية على الصعيد العالمي .

وتعد الشركات متعددة الجنسية قوة هائلة في الاقتصاد العالمي المعولم ، وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إداراتها ما يناهز ثلث الإنتاج العالمي ،كما وتعد الشركات متعددة الجنسية المحرك الرئيس لظاهرة العولمة التي تمثل المحدد الاساسي لمسار النمو والتنمية في مختلف دول العالم اليوم .

ويمثل ظهور الشركات متعددة الجنسيات الصورة الجديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إذ أنها التجسيد الحي لظاهرة كوكبة الحياة الاقتصادية، إذ أخذت هذه الشركات تسيطر على العالم مخترقة كافة مناطق السيادة الوطنية بسلعها ،خدماتها ،أموالها ،تكنولوجياتها ،اتصالاتها البعدية ،بطاقة ائتمانها وأنماطها الاستهلاكية ، وكان نشاطها يحظى بأهمية كبيرة في العديد من ادبيات السياسة والاقتصاد وفي تقارير العديد من المنظمات الدولية ،على رأسها تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،حول الاستثمار العالمي نظرا للدور الذي تلعبه في السيطرة على عمليات نقل التكنولوجيا ومؤسسات التمويل واسواق العمل ومنافذ التسويق وتدفقات وحركة رؤوس الاموال، والاستثمار، وانعكاسات هذا الدور على مستقبل تطور الاقتصاد العالمي.

لقد نتج عن التغيرات الاقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضمونه وابعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والدولية التي اخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي واحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية انسانية جديدة وتعد الشركات المتعددة الجنسيات او الشركات متعددة القومية من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي

ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة فدفعتها لتحقيق اهدافها في اطار تعديل اسس الولاء من الدولة الوطنية الى الولاء الى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى الاجابة عن التساءلات التي تعتمل ذهن المتلقي في ظل مستجدات الساحة الدولية من جهة ومن جهة أخرى تحديد تصوراً أكثر ملائمة حول الماهية التي تتبناها تلك الشركات والذي بالضرورة يزداد يوماً بعد يوم فضلاً عن الوقوف على كيفية البحث في الانتاج الى وصولاً الى التكامل والانتشار عبر العالم وما هي الدوافع والاستراتيجيات التي تتبنها الشركات متعددة الجنسيات للسيطره على التجاره العالمية وعلى الاقتصاد العالمي معتمدة في ذلك على تكنلوجيا المعلومات وثورة الاتصالات وهي بذلك تساهم في انتشار ظاهرة العولمة ما يرتب عنها من تداعيات على المجتمع والاقتصاد الدولي بشكل عام وعلى الدول النامية بشكل خاص.

اهمية الدراسة:

أن الشعور بأهمية الموضوع ومحاولة فهم طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات ذات الإمكانيات الهائلة ومع مطلع القرن العشرين لمتبق تلك الشركات على حالها ،بل أصبحت كيانات اقتصادية دولية جديدة، وبالنظر الى سعي الدول النامية لجذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع هذه الشركات العالمية للاستثمار فيها بواسطة تقديم انواعا مختلفة من الحوافز والتسهيلات والامتيازات . فضلا عن أن هذه الشركات تقف وراء ظاهرة العولمة ، أصبح من العسير تحديد المزايا والعيوب التي من المتوقع أن تفرزها هذه الظاهرة وعن كيفية التعامل معها من دون الرجوع الى دراسة طبيعة هذه الشركات والنشاطات التي تمارسها ومراحل تطور وتحديد الاستراتيجيات التي ادت الى انتشارها وما صاحبها من افرازات في الاقتصاد العالمي والتحديات التي ستوجهها الدول النامية.

أهداف الدراسة:

تجسدت أهداف الدراسة على محاور عدة :

أولاً: تسليط الضوء على الظروف التاريخية لنشأة الشركات متعددة الجنسيات والعلاقة بينها والدول النامية، فضلا عن الاستراتيجيات التي تتبعا تلك الشركات العملاقة وكيفية سيطرتها على الاقتصاد العالمي.

ثانياً: تحديد كيفية وصول الشركات العالمية إلى مرحلة تحقيق ميزتها التنافسية في السياق الدولي، والوقوف على الأساليب المستعملة في تحقيق السيطرة.

ثالثا: النفوذ السياسي للشركات المتعددة الجنسيات وتغذية الانقسامات السياسية في الدول النامية.

فرضية الدراسة : تسعى الدراسة في بيان جملة من الفرضيات تمثلت على النحو الاتي:

1_إن التوسع الكبير في الانتاج العالمي ودرجة التطور الذي بلغته الشركات المتعددة الجنسيات، يمثل اساس في تحرير التجارة العالمية ومن ثم تزايد الدور الذي تلعبه هذه الشركات .

2_مع تعدد الآراء حول الدوافع والأساليب المتبعة لتوجيه الاستثمارات الاجنبية والجدوى منها، تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات باستراتيجياتها ودوافعها الأداة الرئيسية في توجيه الأنشطة والاستثمارات.

3_ساهمة الظروف التاريخية لنشأة الشركات متعددة الجنسيات في تنامي النزعة الاستغلالية المحددة لسلوكها تجاه الدول النامية ودعم ميزاتها الاحتكارية.

حدود الدراسة:

أ_ الحدود المكانية: سوف تتناول الدراسة تناول العديد من الأمثلة لتشمل جميع انحاء العالم بغية إثبات شمولية الظاهرة المدروسة وأهميتها بالنسبة لدول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ب_ الحدود الزمانية: سيتم التطرق للمدة الزمنية ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين وصولا الى العقد الثاني من القرن الواح والعشرينالا أنه في حلات اللزوم المنهجي العلمي التطرق الى فترات زمنيه خارج فترة الدراسة.

منهجية البحث :

لإنجاز هذا البحث يستوجب اعتماد منهج يتلاءم وطبيعة الموضوع. وقد ارتأينا أن نتبنى المنهج التاريخي لعرض مراحل تطور الشركات المتعددة الجنسيات والمنهج الوصفي التحليلي مستندا الى الحقائق والآراء التي توصل اليها البحث من مصادر مختلفة كالكتب والدوريات والبحوث المختصة والمجلات والشبكة المعلوماتية. ولتجسيد ذلك وتجاوبا مع التساؤلات الواردة في الإشكالية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث:

يتضمن المبحث الاول الإطار النظري لتحديد ماهية الشركات المتعددة الجنسيات والتطرق الى مراحل تطورها ونشوئها مع محاولة تفسير ذلك، والمبحث الثاني يتضمن مزايا ودوافع الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على ميزان المدفوعات ، اما المبحث الثالث يتضمن الاثار الاجتماعية لنشاط الشركات ونفوذها الذي تمارسه في الدول النامية والاستغلال الذي تمارسه هذه الشركات ودورها في تغذية الانقسامات السياسية في كثير من الدول والسيطرة على موارد الكثير من الدول.

الدراسات السابقة :

اجريت العديد من الدارسات و الابحاث المتعلقة بالآثار الاقتصادية و السياسية للشركات متعددة الجنسية في الدول النامية منها الدارسات العربية وأخرى أجنبية و خرجت تلك الدارسات بنتائج و توصيات عديدة و من هذه الدارسات السابقة :

(كتاب الرأسمالية تجدد نفسها، 1990) : اكدت الدراسة على ان الشركات متعددة الجنسية هي الاداة الرئيسية في عملية التدويل الحاصلة للإنتاج و رأس المال ، لما تتمتع به من قوة اقتصادية عابرة للحدود ، و هذه القوة جاءت نتيجة لقدرتها على تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية على مستوى العالم بالإضافة الى قدرتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الادارية والانتاجية والتسويقية على اوسع نطاق.

(غرفة التجارة الدولية) : وتتمحور هذه الدراسة حول الشركات العاملة في نطاق عالمي والتي تسهم بشكل فعال في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدان.

(جامعة تكريت كلية الاقتصاد و الادارة) : تتناول هذه الدراسة الشركات العالمية ، فهي دولية النشاط اي انها تمارس نشاطها الاستثماري على المستوى الدولي وليس داخل حدود البلد الام، اما تسميتها متعددة الجنسية فهو لممارسة نشاطها الانتاجي و الاستثماري في اكثر من دولة من دون التقيد بجنسية معينة.

المبحث الأول
مفهوم الشركات متعددة الجنسيات واسباب انتشارها

نتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسين وكالآتي:

المطلب الاول
مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

يرجع ظهور مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات الى الاقتصادي (ليلينتان ديفيد) D.E.LILINTHAL.

في عام 1960 عندما قدم بحثه لمعهد كاترنجي تحت عنوان (الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات).

و فيما بعد روبير فرنوا ROBERTVERONIS في 1973 و ان مصطلح الشركة متعددة الجنسية مصطلح مبهم يفترض أن الشركة المتعددة الجنسية له عدة جنسيات ، وهذا خطأ، بالرغم من توسعها و امتدادها العالمي فان الشرك الام تحتفظ عموما بجنسية البلد الاصلي و نادرا ما تكون مزيجا من الجنسيات و تجدر الاشارة الي ان هناك عدة مصطلحات تستوجب التمييز بينها :

- الشركة الاجنبية : هي شركه تمارس نشاطا استثماريا مثل الانتاج و التسويق و الانتاج و الخدمات خارج البلد الاصلي وذلك بغض النظر عن عدد البلدان المضيفة القائمة فيها.
- الشركة الدولية : عرفها ليفنجستون بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصيه مستقلة ،أي عدم خضوعها لرقابة و قيود مفروضة من طرف الحكومة الام ، و التي تمارس نشاطها بالاختيار في بلد أجنبي أو أكثر، وهذا يضفي عليها صفة الدولية .
- الشركة العابرة للقارات : تفضل هيئة الامم المتحدة استخدام هذا المصطلح قصد التخفيف من الأثار النفسية لدي البلدان النامية من جراء استخدام مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات .

اضافه إلى مصطلحات أخري في هذا الاطار نذكر منها :منشأه دوليه ،مجموعه متعددة الاوطان ،شركه عابره للقوميات ،تعاون عالمي.

و في الواقع لا يوجد تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات ،وانما تتعدد تعاريفها بقدر عدد الباحثين المهتمين بدراستها من مسيري هذه الشركات[1].

المطلب الثاني

التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات واتساع رقعتها الجغرافية

نتناول هذا المطلب في فرعين رئيسين اذ نتناول في الفرع الاول تاريخ نشوء وتطور الشركات المتعددة الجنسيات وفي الفرع الثاني نتناول اتساع رقعتها الجعرافية

الفرع الاول

تاريخ نشوء و تطور الشركات المتعددة الجنسية

تعود ظاهرة التدويل من حيث جذورها الأولى إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، وذلك بظهور شركات استعمارية إذ كانت المبادرة الأولى من هولندا التي أنشأت شركة الهند الغربية، وبريطانيا الهند الشرقية في عام 1660 ،وفرنسا في عام1664،كما تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إذ توسعت عدة شركات أولها شركة سنجر الامريكية للخياطة اقامت اول مصنع لها خارج بلادها الأم في بريطانيا في عام1867 ، كما تحولت الشركات المتعدّدة الجنسية في هذه الفترة إلى شكل تجمع (الكارتل والتروست) منذ 1880 لتصبح الدعامة الأساسية في لاقتصاديات البلدان الرأسمالية بين الحربين، فكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل، وكان أول كارتل للصلب في عام 1926 واول كارتل للنفط في 1928،أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية، إذ كثفت من استثماراتها الخارجية في كل من كندا و أوربا لإعادة بنائها اقتصاديا بلغت قيمتها 7200 مليون 1946 وفي عام منها1000 مليون لأوربا الغربية) و وصلت إلى 763.70 مليون في عام1969.بينما في الستينات والسبعينات، عرفت الشركات المتعددة الجنسية انطلاقة ديناميكية بظهور شركات أوربية ويابانية عملت على توزيع نشاطها الإنتاج، التسويق، التجميع في مختلف مناطق العالم، كما تنامى نشاط هذه الشركات في هذه الفترة في مجال دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات التمويل بظهور بنوك متعددة الجنسية إلا أنه لوحظ تدهور في توسع الشركات الأمريكية والأوربية في البلدان النامية نتيجة لانتشار ظاهرة التأميم، أي عرفت تلك البلدان حركات التحرر الوطني

وحصول أغلبها على الاستقلال ألا أنه في عهد الثّمانينات تغيرت مواقف البلدان النامية تجاه الاستثمار الأجنبي خاصة بعد انفجار أزمة المديونية وهذا ما دفعها إلى التعامل مع الشركات المتعدّدة الجنسية أملا في الحصول على الخبرة والتكنولوجية الأمر الذي أدى إلى تعاظم ظاهرة التدويل في تلك الفترة ومنذ التسعينات إلى غاية العشرية الأولى للألفية الجديدة اتسع مجال نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت وكأنها تعمل في قرية صغيرة وذلك في إطار العولمة التي كانت مدفوعة بازدياد وتنوع المبادلات العابرة للحدود من سلع وخدمات ورؤوس الأموال إلى جانب التطور التكنولوجي المتسارع كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للبلدان النامية كالصين والهند والبرازيل والتي صنفت ضمن أكبر الشركات عالميا[2].

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات مرتبطة بتطور الإنتاج الرأسمالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكانت بداية ظهورها في دول أوروبية سوقها الوطني صغير وضيق مما دفع بالشركات المتواجدة في ذلك السوق إلى التوسع إلى خارج الحدود الوطنية نذكر منها شركة نستله السويسرية وفيليبس الهولندية ثم تلتها شركات امريكية توسعت خارج الحدود بفضل تصاعد وتيرة التركيز ،وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت شركات يابانية واوروبية عملاقة وأخرى من دول نامية كالبرازيل وكوريا الجنوبية وماليزيا.

ان ظهور الشركات العملاقة يعود الى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي إذ ادت المنافسة الى ابتلاع الشركات الصغرى من طرف الشركات الكبرى ومن ثم اندمجت الشركات التي تنتج منتوجا واحدا أو التي تتكامل في انتاجه ما خلف تفاوت معدلات الربح بين الدول الأوروبية المصنعة والولايات المتحدة وباقي دول المعمورة ،وقد أدت نضالات الطبقة العمالية في اواخر القرن 19 التي انتزعت مكاسب كثيرة منها تحديد ساعات العمل اليومية والزيادة في الاجور الى نزوع معدل الربح لدى هذه الشركات الى الهبوط ما جعل من الضروري تصدير راس المال من اجل تحقيق ارباح اكثر في بلدان ذات يد عاملة رخيصة، على حين نزعت الشركات الكبرى فيما بين الحربين الى السيطرة على الموارد الاولية الكامنة في اراضي المستعمرات ومنها المطاط والنفط ، ثم ان نهب المستعمرات قد ادى الى تراكم الثروة في الدول الامبريالية وكان تصدير راس المال بواسطة شركات كبرى امرا حتميا بحكم التضخم الحاصل في بلدانها الاصلية وبحكم ضرورة امتصاص الازمات الاجتماعية التي تهدد بالانفجار. بعد عام 1950 اخذت الشركات المتعددة الجنسيات تتوسع، وكان من اهدافها مقاومة مزاحمة الصناعات الناشئة بعدد من بلاد العالم الثالث التي نالت استقلالها، وكانت الدول الامبريالية تخشى المد الشيوعي واشتعال فتيل الثروات الشعبية الاشتراكية في البلدان الاخرى، ولمقاومة هذا المد لجئت الى رفع من اجور العمال على حساب الشركات الكبرى التي لجئت الى التوسع في الخارج، لهذا فان ظاهرة تصدير راس المال هو في عمقه من اجل وقف نزوع معدل الربح إلى الهبوط في الخارج، أي تحقيق معدلات ربح أعلى كما الحفظ على السلم الاجتماعي الداخلي بإعادة تدوير الأرباح المحققة في الخارج داخل البلد المنشأ في مشاريع اقتصادية وتمويل سياسة الرعاية الاجتماعية التي كانت تنتهجها جل الدول الغربية.[3].

الفرع الثاني

اسباب اتساع الرقعة الجغرافية لنشاط شركات المتعددة الجنسية

تتجسد أهمية هذه السمة لدى الشركات من متعددة الجنسيات بوصفها تسهم في صياغة ورسم الاستراتيجيات على صعيد العالم ، ومن تحديد الكميات والنوعيات التي تنتج عالميا وفي ذات الوقت تهدف إلى تحقيق استراتيجية آمن الإمدادات ومن ثم المحافظة على تقييم المستثمرين للشركة الذي قد يتأثر موقفهم نحوها نتيجة توقف بعض نشاطاتها في ميدان الاستكشاف أو الإنتاج أو النقل في منطقة ما لسبب او لأخر مما دفع بها إلى السعي للانتشار في عشرات من الدول بحثا عن ميزة نسبية في أي دولة وأحيانا من دون أعطاء الأفضلية لدولة المقر القانوني .

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز (65) ألف شركة وقرابة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة ،وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنا لنحو 50 ألف شركة أي ما يناهز 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسية في العالم أما بقية دول العالم فكانت موطنا لأكثر من 15 ألف شركة تمثل ما نسبته 13 % من تلك الشركات وكانت حصة الدول النامية 9246 شركة تركزت حوالي 65% منها في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ،و28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، و 5%غرب آسيا ، 2% في أفريقيا والجدول التالي يوضح ذلك الجدول من الامم المتحدة لسنة 1999. (4)

ويتخذ نحو 90% من أكبر 100 شركة متعددة الجنسية غير مالية في العالم من حيث الأصول الاجنبية مقره في الثالوث المهمين على الاقتصاد العالمي (الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي) ويعمل أكثر من نصف هذه الشركات في مجال المعدات الكهربائية والإلكترونيات والسيارات وصناعة استكشاف النفط وتوزيعه.

وتقوم هذه الشركات بدور مهم في الإنتاج الأمريكي ، ففي عام 1999 استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ثلث أكبر مائة شركة وتأتي خمس من شركاتها في ترتيب الشركات العشر الكبرى مصنفة وفقا للأصول الاجنبية لعام 1999 ،وتتمثل هذه الشركات بالآتي :

1- جنرال إلكتريك للإلكترونيات.
2- أكسون موبل للتنقيب عن النفط وتكريره.
3- جنرال موتور للسيارات.
4- فورد موتور للسيارات.
5- أي بي أم للحواسيب الإلكترونية

أما بالنسبة للدول النامية يلاحظ لأول مرة في عام 1999 أن ثلاث شركات أصبحت مقراتها في هونغ كونك وفنزويلا والمكسيك على التوالي من بين اكبر مائة شركة في العالم متعددة الجنسية في العالم قياسا بالأصول الأجنبية وبمقارنة أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية. (5)

المبحث الثاني

طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات ودوافع تأسيسها

المطلب الأول

طبيعة الشركات المتعددة الجنسيات

أن الطابع الموحد للشركات المتعددة الجنسيات : تعد الوحدة بوصفا هي الميزة الاساسية لها فهناك وحدة اتخاذ القرار ووحدة المعاملات ذات وحدة استراتيجية موحدة أي مشتركة ومن ثم هي عنصرا اساسيا في فكرة مشروع متعددة الجنسية وتعرف هذه الاستراتيجية دائما بالإشارة الى العديد من الدول بتعايش الشركة الام المسيطرة على اصدار القرارات مع الدولة التي تنتمي اليها هذه الشركة على حين تتعايش فروع هذه الشركات التي تنتمي اليها وفكرة الاستراتيجية الموحدة تفرض وجود شركة أم تسهر على وضع خطة وبرنامج تسير عليها كل الوحدات الموزعة في العالم حتى تكون لها السيطرة ومن هنا تتحقق خطتها الشاملة وترجع هذه الخطة الموحدة المتمثلة في الادارة الام وتسمى الجهاز الاداري أي القيادة العليا ومن ثم مركز قرار واحد يقوم بإصدار الاوامر والقرارات وكذلك تكون على صلة بينها وبين الشركة الام وبين الشركات التابعة لها وتفرض عليها طريقة تسيير ملزمة بغية تحقق سياستها الاقتصادية مع السياسة العامة ويتوقف النجاح الى حد كبير على التوفيق الحاذق والفعال بين المطلبين:

أولهما: وحدة إصدار القرار في مواجهة الكل المكون للشركة والمبادرات وخاصة المبادرات اللامركزية المحلية الصادرة عن فروع الشركة الام فالاستراتيجية للشركة الأم ليست الا مجموع القرارات الصادرة من مركز إصدار القرار وهذه العلاقة بين المركز والفروع المنشقة عنه تعد احدى العلامات الاساسية للمشروع متعددة الجنسيات.

الثاني: ترجمة القانون بفكرة التسلط والسيطرة والرقابة ويقصد بذلك العلاقة الفعلية او القانونية بين الطرفين وذلك عندما تأثر وتحدد القرارات الصادرة من إحداها على مسلك الطرق الاخر.

الطابع التعددي للشركات المتعددة الجنسيات : هناك طابع مزدوج تعددي يميز الشركة المتعددة الجنسيات فهي مكونة من عدة شركات تتمتع بالخاصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقا لقوانين وطنية متعددة وعلى هذا النحو فأنها تتمتع بالجنسيات المختلفة إلا أن هذه المجموعة من الشركات تعد غير واضحة في النظم القانونية كما تطرقنا الى المفاهيم الخاصة بها فيما سبق ،ونجد نمو الشركات المتعددة الجنسيات يفوق نمو اقتصاديات البلدان الرأسمالية ، المتطورة نفسها بالضعفين إذ بلغ معدل نموها السنوي 10% وبلغ النمو الاقتصادي لهذه البلدان المتطورة 5 % وهذا ما جعل طابعها التعددي قويا بشكل قوة ونفوذ في الهيمنة والسيطرة الى جانب ما تمتاز به هذه الشركات من عنصر التكامل والاحتكار إضافة إلى ميزة التنوع والتوسع(6).

المطلب الثاني
الدوافع والميزة التنافسية لتأسيس الشركات المتعددة الجنسيات

نتناول هذا المطلب في فرعين رئيسين وكالآتي:

الفرع الاول
دوافع تأسيس الشركات متعددة الجنسية

تتمثل دوافع المحركة للشركات على النحو الآتي:

1_ الحصول على المنتجات الأولية: لقد عملت هذه الشركات منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بالاستحواذ على المواد الأولية السطحية والباطنية، مما أدى إلى القضاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لصالح الشركات المتعدد الجنسيات.

2_ عوائق التجارة الدولية: تعد تكاليف النقل والاختلافات في الفوارق النقدية من العوامل الدافعة للشركات على استبدال عملية التصدير بالإنتاج في الموقع، مما يدفعها أن تبحث عن إنشاء فروع في بلدان أخرى حتى تقلل من العوائق المذكورة.

3_ النظرية الدولية لدورة حياة المنتج: تفسر هذه النظرية تعدد الجنسيات على أساس التميز التكنولوجي، واعتمد في ذلك على دورة حياة المنتج، والتي صنفها على النحول الآتي: المنتج الجديد، المنتج الناضج، المنتج النمطي، وعادة ما تكون متمركزة في البلدان النامية، ومع مرور الزمن تؤدي دورة حياة المنتج إلى انتشار السلع الجديدة، ومن ثم يكتسب المنتج صفة تعدد الجنسيات.

خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

هنالك عدة خصائص تمتاز بها الشركات متعددة الجنسيات ، ومنها:

1. الضخامة: تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها الذي لا يقاس بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزء بسيط من إجمالي التمويل للشركات ولا برقم العمالة، ذلك لأن تلك الشركات ولدت في أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة.
2. تنوع الأنشطة: لا تقتصر هذه الشركات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية، بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية ذات طابع متنوع الانشطة والمنتجات، والدافع لهذا التنوع هو تحقيق رغبة الادارة العليا في الربح وتجنب احتمالات الخسارة، التي بالضرورة تقودها للربح بمنتجاتها الأخرى.
3. الانتشار الجغرافي: تنشط الشركة متعددة الجنسية بالتعريف في عدد من الأقطار.
4. الاعتماد على المدخرات العالمية.

5. تعبئة الكفاءات: لا تتقيد الشركات متعددة الجنسية بتفضيل مواطنين دولة معينة عند اختيار العاملين فيها، وكفاءة الأداء مرهونة بكفاءة العاملين، وبذلك تتعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية[7].

الفرع الثاني
الميزة التنافسية للشركات المتعددة الجنسيات

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية بفضل سيطرتها وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب يقصد باحتكار القلة بأنه الحالة التي تنشأ عندما يقوم عدد قليل من الأفراد أو المنشآت بإنتاج العرض الكلي للسلعة وهناك نوعان:

- احتكار القلة البحت ويتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متجانس ومن ثم يمكن تحديد سعر موحد .
- احتكار القلة مع تنوع المنتج ويتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متنوع يؤدي إلى أسعار مختلفة للمنتجات ويشير الاقتصاديون إلى أن احتكار القلة ينقسم إلى ثلاثة نماذج :

1. الكارتل .
2. الزعامة في السعر
3. حرب الأسعار وجمودها

ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة وهذا الوضع يتيح للشركات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وتتحدد المزايا الاحتكارية في مجالات التمويل ، والإدارة والتكنولوجيا والتسويق وتتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي . تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي على أعلى مستوى من الكفاءة يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتوفر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب والبحوث الإدارية وتحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطوير التكنولوجي المستمرة للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة تأتي المزايا التسويقية للشركات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة .

وأن ذلك يعني أن هذه الشركات لها استراتيجية جوهرية تقوم على التقسيم الدولي للعمل في داخله وخارجه وينظر إلى العالم كوحدة اقتصادية واحدة ويعمل كمشروع متكامل عضوياً كل جزء فيه يخدم المجموع وهدفه الأول هو تنظيم واندماج النشاط الاقتصادي الذي يتولاه على صعيد العالم بحيث ينظم ربحه الكوني أي ربحه على الصعيد العالمي [8].

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية المترتبة على الشركات متعددة الجنسيات

لتأسيس الشركات متعددة الجنسيات اثار اقتصادية متعددة منها آثار عامة وأخرى آثار خاصة سواء على الدول النامية أو على الاقتصاد العالمي بشكل عام لذا سنتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب رئيسية وكالآتي:

المطلب الاول
الاثار العامة المترتبة على الشركات المتعددة الجنسيات

نتناول هذا المطلب في ثلاث افرع رئيسية وكالآتي:

الفرع الاول
اثر الشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي لانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية ، بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر يقابلها على الجانب السلبي تحولات عائد الاستثمارات القائمة ، فضلا عما يؤدي إليه نشاط فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد .

أن الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد ، وانما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا، خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة .

ويؤكد ألفين كما فونتين أورتيز إن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى ، ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين ، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية علىً إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محلياً. (9)

الفرع الثاني
الاثار الاجتماعية والتقنية والعلمية

اولاً: الآثار الاجتماعية

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا ، في ترسيخ مفهوم الإنسان الاقتصادي ونشر القيم، الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلقي والفساد والميل إلى الاستهلاك لدى الفرد والأغنياء بطرق غير مشروعة ، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية من خلال خلق فئة تعتاش على حساب المجتمع ولها مواصفات غير إنتاجية مما يؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وخلق أزمات داخلية في الدول النامية (10).

ثانياً: الآثار التقنية والعلمية

إن نشاط البحث والتطوير في هذه الشركات يتم في الدولة الأم وليس في الدول النامية التي تعمل بها فروعها ، إضافة إلى إن كثير ما تكون التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول النامية غير متلائمة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ..الخ ، فهي لا تتناسب مع واقع تلك الدول في كل أوجه الحياة ، لان طبيعتها تقوم على معايير وأساليب مطبقة في البلد الأصل للشركات المتعددة الجنسيات .

وفي بعض الأحيان تتوقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجيا المحلية على ما تقدمه من تسهيلات للشركات المتعددة الجنسيات ومدى تعاونها معها وأشكال الاستثمار المسموح لها.. الخ .

أخيرا لا بد من القول بأن الشركات المتعددة الجنسيات تعد إحدى الأشكال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة ، وأسهمت في تطوير وانتشار العولمة الاقتصادية، وأن هذه الشركات تسعى لتحقيق الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال واغراق السوق بالسلع الاستهلاكية، وأصبحت تشكل قوة وسلطة مالية واقتصادية في الاقتصاد العالمي ، تمكنها من الحد من نفوذ ودور الدولة، وتسمح لها بالتدخل في شؤون الدول النامية .

إن هذه الشركات تتحكم في الاقتصاد العالمي وأسعار المواد الخام وجلب فائض رأس المال إلى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية خصوصا أن اقتصاد الشركات المتعددة

الجنسيات كان ينمو طيلة تسعينيات القرن الماضي بمعدل 10 %سنويا فيما الدول الصناعية ينمو اقتصادها بمعدل4%.

كما لابد أن نشير إلى أن أثر الشركات المتعددة الجنسيات لا يقتصر على الدول النامية وانما تتأثر به الدول الصناعية المتقدمة أيضا وخاصة فيما يتعلق بـ :

1. موازين المدفوعات والاستقرار الاقتصادي .
2. بنية السوق الرأسمالي.
3. الآثار على البنية الصناعية والعلاقات القطاعية داخل الاقتصاد ، وذلك على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في الإطار القومي وفي مجمل البلاد المتقدمة . (11)

المطلب الثاني

أثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية

للشركات متعددة الجنسيات، آثارها الإيجابية على اقتصادات الدول المتقدمة، مع ذلك لها مخاطرها وآثارها السلبية على اقتصادات دول العالم الثالث لا يمكن تجاهلها ونكرانها ، حيث ان أهداف واستراتيجيات الشركة الأم والفروع والوحدات المتفرعة التابعة، لا يمكن أن تتطابق مع استراتيجية التنمية في أي دولة من دول العالم الثالث، ويرتبط ذلك بطبيعة المشروعات التي تقيمها هذه الشركات في الدول النامية، فبعض هذه المشروعات لا يمثل أولوية عالية في عملية التنمية الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال قطاع التجارة والبنوك والسياحة، أما في مجال الصناعة التحويلية، فهي عادة تقيم المشروعات التصديرية التي لا تهتم أصلاً بالسوق المحلية، وبالتالي تمثل جيوباً منعزلة داخل الاقتصاد. وبالإضافة لما سبق؛ هناك ملاحظات على عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث نجد أن التكنولوجيا المستخدمة بواسطة هذه الشركات، هي وليدة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الذي أفرزها، ولذلك فإنَّ تصديرها إلى دول العالم الثالث، يقلل من كفاءة استخدامها أو الاستفادة منها بشكل فعال، وهناك حقيقة مهمة لا يجب إغفالها ، وهي أن التكنولوجيا التي تصدرها هذه الشركات، تصمم أساساً بهدف زيادة الأرباح الإجمالية للمجموعة متعددة الجنسية، وليس لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث (12).

المطلب الثالث

دور الشركات في الاقتصاد العالمي

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات احد اهم العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي فمنذ ظهور هذه الشركات في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الماضي شكلت نقطة تحول هامة وكبيرة في النشاط الاقتصادي الدولي الذي كان سائدا آنذاك.

وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد هذه الشركات وازدادت فروعها المختلفة في العالم حيث تعد تلك الشركات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة اذ ازداد عددها حتى اصبحت في اواسط التسعينات بحدود (35)،الف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان . وقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد العالمي من خلال نمو دورها في تدويل الانتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو اكبر للاستثمار الاجنبي المباشر والتطور السريع للعولمة المالية .

ويمكن ايجاز دور او تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط الاتية :

1ـ تأكيد على الصفة العالمية : لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في التأثير على اليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي والذي يتمثل بصفة اساسية في تطوير اداء أعمال منظمة عابرة للقوميات الامر الذي يؤدي الى عولمة الاقتصاد حيث استطاعت تلك الشركات

من تحويل العالم الى كيان موحد تتوفر فيه الاتصالات والمواصلات والمعلومات اضافة الى ذلك ومن خلال تلك الشركات بدأت تنتشر العالمية على كافة المستويات الانتاجية ، والتمويلية ، والتكنولوجية و، التسويقية ، والادارية مما اضفى عليها صفة العالمية .

2ـ التأثير على النظام النقدي الدولي : بالنظر لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات الاصول السائلة والاحتياطات الدولية الكبيرة والضخمة فقد استطاعت تلك الشركات من التأثير على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي من خلال التحكم بأسواق المال العالمية والمؤسسات الدولية .

3ـ التأثير على التجارة الدولية . نتيجة لامتلاك الشركات المتعددة الجنسيات نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فان تأثيرها بلا شك سيكون كبيرا على منظومة وهيكل التجارة الخارجية او الدولية من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية وامكانيات مادية وبشرية والتي قد تؤدي الى اكساب العديد من الدول في العالم بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والانشطة المختلفة .

4ـ التأثير على توجهات الاستثمار الدولي : تلعب تلك الشركات دورا كبيرا من خلال تأثيرها على الاستثمار الدولي او الاستثمار الاجنبي المباشر إذ تشير التقديرات تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن طريق الامم المتحدة لعام 2003 بان حجم الاستثمار الدولي المتدفق من العالم في ذلك العام قد بلغ اكثر من (300 مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم)

5ـ تعمل الشركات على تكوين انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي : ان تفاعل تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار الدولي قد يؤدي الى انماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل اذا لعبت هذه الشركات دورا رئيسيا في تعميق هذه العملية التي اصبحت واضحة المعالم وبشكل متزايد بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء .وقد احتاجت عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي الفرصة للدول النامية على اختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات خاصة في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية وخير دليل على ذلك تجربة النمور الاسيوية في جنوب شرق اسيا [13].

الخاتمة :

يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات استطاعت أن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في عصرنا هذا حيث فرضت نفسها وتمكنت من تبوء مكانة راقية في الاقتصاد العالمي لا بل و بمقدراتها يمكن أن تأثر فيه بعدة طرق نظرا للإمكانيات المتشعبة التي تمتلكها، وقد تمكنت من اقتناص ما تهيئه البيئة العالمية من فرص، وتمكنت من تخفيف ما تفرضه من تهديدات. ومن ثم تمكنت من بلوغ الأهداف التي صممت استراتيجيات الإنتاج كسبيل لبلوغها. إن منطق الهيمنة التي تفرضها الاقتصاديات الكبرى على اليات الاقتصاد العالمي ممثلة في حجم السيطرة اليوم في الحياة الاقتصادية ، حيث ان عددها في تزايد مستمر ويظهر ذلك من خلال عرض جنسيات الأم للشركات العالمية ، ويظهر ذلك على بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة الاستراتيجية منها والتي تكون اكثر ملائمة لنشاطها والمناخ والبيئة الاستثمارية من بين هذه الصناعات نجد الصناعة التحويلية خاصة السيارات. الصناعة التكنلوجية والالكترونية ايضا قطاع المواد الاولية كالنفط والغاز .

هوامش البحث:

[1] طاهر مرسي ، إدارة الأعمال الدولية ، ط2 ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2001، ص247

[2] ( )جميله الجوزي ، ساميه دحماني ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، تاريخ نشوء وتطور الشركات المتعددة الجنسية ،العدد: 06 -2015، الجزائر ، ص76.

[3] () نصيرة رحماني ،العولمة والشركات المتعددة الجنسيات ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية ، علوم التسيير-2001- 2002، ص80.

([4]) Source: UNCTAD, World Investment Report , 1999,Geneva, P 5-6.

([5]) Source : UNCTAD, World Investment Report ,Geneva, 2002, P93.

[6] حسام الدين عيسى، الشركات المتعددة القوميات :دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالي المعاصر،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1990،ص179.

([7]) الاء ناصر باكير ،الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في النظام العالمي الجديد، الحوار المتمدن ،2019/7،تاريخ الدخول 2020/4/20،العدد 6306، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=645121&r=0.

[8]) اميرة حتشبسوت ، الشركات المتعددة الجنسيات، منتديات ستار تايمز،2011/6،تاريخ الدخول 2020/4/25، https://www.startimes.com/f.aspx?t=28307393 .

[9]) - فلنتين اشتيغين ، النظام العالمي الاقتصادي الجديد ، ت : د.شهرت العالم ، 1988 ، ص12-13.

[10]) - عبد الهادي بو طالب ، العالم ليس سلعة ، في نقد العولمة ، منشورات الزمن ، العدد 26 ،مايو 2006 ، ص50.

[11]) محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص19.

([12])دون ناشر ، الشركات متعدية الجنسيات الأخطبوط الذي يلتف حول العالم، منديات ستار تايمز ،2006/11، تاريخ الدخول 2020/4/27، https://www.startimes.com/?t=2923640 .

[13]) كريم نعمة ،اهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحث منشور في مجلة علوم انسانية ،السنة الثالثة، العدد 27، اذار 2006.

المصادر والمراجع

الكتب العربية والاجنبية

1. جميله الجوزي ، ساميه دحماني ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، تاريخ نشوء وتطور الشركات المتعددة الجنسية ،العدد: 06 -2015، الجزائر.
2. حسام الدين عيسى، الشركات المتعددة القوميات :دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للمركز الرأسمالي المعاصر،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1990.
3. طاهر مرسي ، إدارة الأعمال الدولية ، ط2 ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2001.
4. عبد الهادي بو طالب ، العالم ليس سلعة ، في نقد العولمة ، منشورات الزمن ، العدد26 ،مايو 2006.
5. فلنتين اشتيغين ، النظام العالمي الاقتصادي الجديد ، ت : د.شهرت العالم ، 1988.
6. محمد السيد سعيد ، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978.
7. Source : UNCTAD, World Investment Report ,Geneva, 2002
8. Source: UNCTAD, World Investment Report , 1999,Geneva.

المواقع الإلكترونية

9. الاء ناصر باكير ،الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في النظام العالمي الجديد، الحوار المتمدن ،2019/7،تاريخ الدخول 2020/4/20،العدد 6306، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=645121&r=0
10. اميرة حتشبسوت ، الشركات المتعددة الجنسيات، منتديات ستار تايمز،2011/6،تاريخ الدخول 2020/4/25، https://www.startimes.com/f.aspx?t=28307393
11.نصيرة رحماني ،العولمة والشركات المتعددة الجنسيات ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي بالمدية ، علوم التسيير-2001- 2002.
12.دون ناشر ، الشركات متعدية الجنسيات الأخطبوط الذي يلتف حول العالم، منديات ستار تايمز ،2006/11، تاريخ الدخول 2020/4/27، https://www.startimes.com/?t=2923640
13.كريم نعمة ،اهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحث منشور في مجلة علوم انسانية ،السنة الثالثة، العدد 27، اذار 2006.